

الخطة الوطنية لتقنية المعلومات (*)

أ. د. عبدالله بن حسن العبدالقادر



المحلية ذات العلاقة بتقنية المعلومات ،
ومراعاةً للظروف الاجتماعية
والاقتصادية للمملكة تم - بحمد الله -
الانتهاء من وضع التصور المطلوب على
هيئة خطة وطنية لتقنية المعلومات، وقد
جاءت الخطة متوافقة مع ما تتيحه
الظروف المحلية، والإقليمية، والعالمية من
مقومات النجاح .

كما تضمنت الخطة منهجية للتنفيذ
والإدارة، إضافةً إلى تفصيل سبع و خمسون
مبادرةً و مشروعاً وطنياً في المحاور
الرئيسية، وصولاً إلى الرؤية الاستراتيجية
المتمثلة في " أن تتبوأ المملكة العربية
السعودية مكاناً مرموقاً في مجال تطوير
تقنية المعلومات واستثمارها، بحيث تكون
صناعة تقنية المعلومات الأساس والمحرك
للتنمية الصناعية، والتجارية، والتعليم،
والقطاع الحكومي، والمجتمع بأكمله بما
يتفق مع القيم الإسلامية ". و ذلك عبر
الارتقاء بتقنية المعلومات في المملكة لتصبح
قطاعاً صناعياً يساهم في دعم الاقتصاد
الوطني و تنويع مصادره، و تحفيز الشباب
السعودي على الابتكار والإبداع في مجال
هذه التقنية، و العمل على نشر استخدام
التقنية في القطاعين العام والخاص.

تتألف الخطة من خمسة محاور
استراتيجية رئيسية هي:

محور صناعة تقنية المعلومات

تتمثل الرؤية لهذا المحور
الاستراتيجي في " إيجاد بيئة تُساهم في
إقامة صناعة نشطة لتقنية المعلومات
كمصدر مساند لتوليد الثروة وذلك من
خلال الابتكار والريادة، وتلبية احتياجات
السوق المحلية، والإقليمية، والعالمية ".

* هذا المقال مستخلص من تصور جامعة الملك
فهد للبترول والمعادن لنقل وتوطين تقنية المعلومات
بالمملكة العربية السعودية

أصبح التخطيط الاستراتيجي سمة العصر، ومرتكزاً رئيساً لتهيئة المسار القويم
للتقدم، و تحقيق الأهداف المجتمعية في التنمية الشاملة. وللمملكة العربية السعودية
سجل حافل بالإنجازات التي استندت على التخطيط. فقد استطاعت خلال العقود
الثلاثة الماضية - من خلال خطط التنمية الخمسية - الارتقاء بأساليب التخطيط
المرحلي والاستراتيجي، وإثراء رصيدها بالتجارب الغنية في هذا المضمار، وهي إذ
تخطو الآن في عصر المعلومات أصبحت الحاجة أكبر لاعداد خطط قطاعية، يأتي على
رأسها خطة وطنية لتقنية المعلومات تمكنها من الإمساك بزمام التطور متسارع
الخطى لهذه التقنية، وتتيح لها فرصة اللحاق بركب الدول المتقدمة، وتضعها - بإذن
الله - في مكان الطليعة على المستوى الإقليمي حتى تساهم بفعالية في تعزيز الجهد
الإنساني لتطوير تقنية المعلومات وإثرائها بالابتكارات والإبداعات .

المطلوب بحيث يكون مبني على أسس
قوية، ومرتكز على نتائج الدراسات
والبحوث العلمية، والتحليلات الموضوعية
لمختلف الجوانب المتعلقة بتقنية المعلومات .
ولذلك تم إجراء مراجعة علمية لمعظم
الدراسات والتقارير ذات العلاقة، والبحث
في شبكة المعلومات العالمية، والاطلاع على
الخطط الوطنية لعدد من البلدان إقليمياً
وعالمياً بهدف الوقوف على تجاربها في هذا
المجال . وبعد دراسة مستفيضة للمعطيات

من هذا المنطلق أصدر صاحب السمو
الملك الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل
سعود، ولي العهد، نائب رئيس مجلس
الوزراء، ورئيس الحرس الوطني، في شهر
ربيع الثاني العام ١٤٢٢هـ توجيهاً كريماً
بأن تقوم جامعة الملك فهد للبترول والمعادن
بإعداد تصور متكامل عن أفضل السبل التي
يُمكن للمملكة من خلالها جلب و توطين
تقنية المعلومات، فسخرت الجامعة جميع
إمكاناتها وخبراتها للخروج بالتصور



● غرفة المراقبة الرئيسية بأرامكو السعودية التي ستستفيد قريباً من تقنية جديدة لشبكات المعلومات.

القطاعات الصناعية الاستراتيجية الأخرى، وتيسير دخول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الأسواق العالمية، وتطوير برامج شهادة النوعية لمنتجات تقنية المعلومات. إضافة إلى القيام بالمبادرات الهادفة إلى توفير التمويل، وإيجاد رأس المال المشترك من خلال صندوق التنمية الصناعية، وإحالة المشروعات الحكومية الرئيسية للبرمجيات إلى القطاع الخاص للاستثمار فيها.

٤- التركيز على أهمية تبني خطة استراتيجية للبحث والتطوير والابتكار لصناعة تقنية المعلومات، وإيجاد واحات لتقنية المعلومات.

وبالنظر إلى تجربة المملكة الرائدة في إيجاد قاعدة صناعية عالمية - عندما نشأت الحاجة لذلك - كما تعكسه صناعة البتروكيماويات، فلا شك في أن المملكة لديها القدرة على نهج نفس الاستراتيجية بخصوص صناعة تقنية المعلومات.

محور الأعمال الإلكترونية

تتمثل الرؤية لهذا المحور في " إكساب المملكة المقدرة على تيسير وتشجيع الاستخدام الفاعل والكفء لشبكة المعلومات

ولتحقيق هذا التصور تم التركيز على أربع مجالات رئيسة هي :-

١- الاستفادة من أحد الموارد الرئيسية المتوافرة في المملكة وهي الطاقة البشرية الشابة (ذكوراً وإناًثاً) الذين لديهم قدرة، ورغبة قوية في القيام بالأعمال الحرة. ولأن للأعمال الحرة - عموماً - دور مهم في دفع عجلة الاقتصاد، وزيادة الإنتاجية، وإيجاد فرص عمل جديدة، لذا فقد تم تحديد عدد من الأسس والمبادرات التي من شأنها أن تشجع الأعمال الحرة في مجال تقنية المعلومات. وذلك من خلال تطوير برامج موجهة للشباب المهنيين، والتميزين في تقنية المعلومات، والارتقاء بهذه البرامج، إضافة إلى إيجاد الحاضنات لتقنية المعلومات.

٢- تشريع قوانين حماية الملكية ضد عمليات القرصنة، والمخالفات القانونية.

٣- اعتبار صناعة تقنية المعلومات قطاعاً صناعياً بذات الأهمية التي تستحوذ عليها

المجال	المبادرة	مسؤولية التنفيذ	المدة الزمنية*	مصدر التمويل
الأعمال الحرة في تقنية المعلومات	تطوير برنامج " شباب " ليستفيد منه أصحاب الأعمال الحرة والمتخصصون في تقنية المعلومات.	وزارة التعليم العالي	بنهاية عام ٢٠٠٣ م	حكومي
	تأسيس حاضنات لتقنية المعلومات.	القطاع الخاص	بنهاية عام ٢٠٠٣ م	القطاع الخاص
	تفعيل قوانين الملكية الفكرية، وإعادة النظر في بعض جوانبها من جهة حقوق النسخ	وزارة الإعلام	في الحال	-
تطوير صناعة تقنية المعلومات	الاعتراف بتقنية المعلومات كقطاع صناعي.	وزارة التخطيط ووزارة الصناعة والكهرباء	في الحال	-
	تسهيل وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للأسواق المحلية والعالمية.	غرف التجارة والصناعة	بشكل مستمر	القطاع الخاص
	إنشاء نظام شهادات جودة لبرامج الحاسب والخدمات المتعلقة بها.	جمعية الحاسبات السعودية	بنهاية عام ٢٠٠٢ م	حكومي
التمويل والقروض	تحديد نسبة معينة من ميزانية صندوق التنمية الصناعي لمشاريع تقنية المعلومات.	صندوق التنمية الصناعي	بنهاية عام ٢٠٠٢ م	حكومي
	تكليف القطاع الخاص بمشاريع الدولة المتعلقة بالبرامج الحاسوبية.	الدوائر الحكومية	بشكل مستمر	-
البحث والتطوير والابتكار	إنشاء خطة بحث وتطوير وطنية في تقنية المعلومات.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية ووزارة التخطيط	بنهاية عام ٢٠٠٢ م	حكومي
	تأسيس مجتمعات تقنية للبحث والتطوير.	وزارة المالية والجامعات	بنهاية عام ٢٠٠٥ م	حكومي/ خاص

* تم تحديدها على افتراض أن تطبيق المبادرات المقترحة يبدأ في أول عام ٢٠٠٢ م

● المجالات الرئيسية والمبادرات لمحور صناعة تقنية المعلومات.

بالبنية الأساسية للمعلومات الحكومية ، إضافة إلى استحداث عناوين بريدية موثوق بها للمواقع السكنية والتجارية في جميع أنحاء المملكة .

كما تدعو الخطة إلى إيجاد مواقع للحكومة الإلكترونية في كافة الوزارات والإدارات الحكومية ، وتحويل جميع النماذج والمستندات الحكومية ذات العلاقة إلى صيغة إلكترونية ، وتكامل نظام المعلومات الحكومية ، وتطوير دليل على مستوى المملكة للمداخل والمواقع الحكومية والعناوين الإلكترونية .

ولتعزيز الوعي باستخدامات الأعمال الإلكترونية ، تقترح الخطة تنظيم الندوات العامة ، وورش العمل ، والحلقات العلمية ، والمحاضرات ، والمؤتمرات ، وذلك لتناول المواضيع المتعلقة بتطوير واستخدامات التجارة والحكومة الإلكترونية .

كما تؤكد الخطة على ضرورة إيجاد التشريعات والقوانين اللازمة للأعمال الإلكترونية والمشتريات الحكومية ، واستحداث قوانين لضمان خصوصية وأمن المعلومات . وتدعو الخطة إلى تبني تنظيم إداري للمؤسسات الحكومية لمساعدتها في برامجها الإلكترونية ، وذلك من خلال إيجاد وحدة حكومية ، أو استشاري لدى كافة الوزارات ، والإدارات الحكومية الرئيسية .

محور التعلم الإلكتروني

تتلخص الرؤية بالنسبة لهذا المحور الاستراتيجي في " دمج تقنية المعلومات ضمن إطار نظام التعليم السعودي للانتقال بالمملكة إلى مكان مميّز في مجال التعلم الإلكتروني " .

ولإنجاز مرامي هذه الرؤية وأهدافها ، تقترح الخطة إيجاد هيئة إدارية على مستوى المملكة (مجلس التعليم الوطني)

المجال	المبادرة	مسؤولية التنفيذ	المدة الزمنية*	مصادر التمويل
	يمكن الرجوع إلى الفصل الخاص بالبنية الأساسية من هذه الخطة.			
الخدمات المساندة للأعمال الإلكترونية	تأسيس سلطة لإصدار وتوثيق الشهادات والمعاملات الإلكترونية.	وزارة التجارة ومؤسسة النقد العربي السعودي	بنهاية عام ٢٠٠٢م (مشارك)	حكومي / خاص (مشارك)
	تطبيق نظام بوابات الدفع الإلكتروني.	مؤسسة النقد العربي السعودي	بنهاية عام ٢٠٠٢م	حكومي
	تأسيس نظام فعال للخدمة والعناوين البريدية للمواقع التجارية والحكومية والسكنية.	وزارة البرق والبريد والهاتف ووزارة الشؤون البلدية والقروية	بنهاية عام ٢٠١٠م (مشارك)	حكومي / خاص (مشارك)
	إنشاء مداخل للأعمال الإلكترونية في الوزارات والإدارات الرئيسية بالدولة.	الدوائر الحكومية	بنهاية عام ٢٠٠٣م (مشارك)	حكومي / خاص (مشارك)
	تحويل جميع الوثائق الحكومية إلى صيغة إلكترونية.	الدوائر الحكومية	بنهاية عام ٢٠٠٥م (مشارك)	حكومي / خاص (مشارك)
	تحديث وتكامل نظام المعلومات الوطني.	المجلس الأعلى لتقنية المعلومات	بنهاية عام ٢٠٠٥م (مشارك)	حكومي / خاص (مشارك)
	تطوير فهرس وطني شامل للمداخل والعناوين الإلكترونية ومواقع الإنترنت لجميع الدوائر الحكومية.	أمين عام المجلس الأعلى لتقنية المعلومات		
نشر وتشجيع مفهوم الأعمال الإلكترونية	تنظيم محاضرات عامة وورش تدريب ولقاءات ومؤتمرات عن الأعمال الإلكترونية.	وزارة التجارة وغرف التجارة والصناعة وجمعية الحاسبات السعودية ووزارة التعليم العالي	بشكل دوري	حكومي / خاص (مشارك)
	تنظيم محاضرات عامة وورش تدريب بموظفي الدولة عن الحكومة الإلكترونية.	معهد الإدارة العامة ووزارة التجارة والدوائر الحكومية وجمعية الحاسبات السعودية والجامعات السعودية	بشكل دوري	-
الإطار القانوني للأعمال الإلكترونية	وضع قوانين خصوصية وسرية المعاملات الإلكترونية.	وزارة التجارة ومدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	بنهاية عام ٢٠٠٢م	حكومي
	تطوير قوانين للمشتريات الحكومية الإلكترونية.	وزارة المالية والاقتصاد الوطني	بنهاية عام ٢٠٠٣م	حكومي
مهارات الأعمال الإلكترونية	يمكن الرجوع إلى الفصل الخاص بالموارد البشرية من هذه الخطة.			-
مهارات الأعمال الإلكترونية	تأسيس وحدة أو استشاري للأعمال الإلكترونية في جميع الدوائر الحكومية.	جميع الدوائر الحكومية	بنهاية عام ٢٠٠٢م	حكومي

● المجالات الرئيسية والمبادرات لمحور الأعمال الإلكترونية.

أساسية يُعتمد عليها - إيجاد التسهيلات الضرورية للأعمال الإلكترونية وتحسينها ، كإيجاد هيئة لتوثيق وتصديق المعاملات التجارية والتواقيع الإلكترونية ، ونظام مدفوعات إلكترونية ، وتحديثها في إطار بنية أساسية توثيقية عامة ، والارتقاء

العالمية (الإنترنت) على مستوى الأفراد والمؤسسات التجارية والحكومية من أجل التنمية الشاملة ، وبما لا يتعارض مع القيم الإسلامية " .

ولتحقيق مرامي رؤية هذا المحور تقترح الخطة - إضافة إلى إيجاد بنية

الخطة الوطنية



● ضرورة الاهتمام بالتعليم الإلكتروني .

لتوصيل المحتوى الإلكتروني التي تشمل إيجاد مداخل إلكترونية تعليمية على مستوى المملكة ، وزيادة نسبة الحاسبات الآلية المتصلة بشبكة المعلومات العالمية في المدارس الحكومية ، وبرنامج لدعم الحصول على التقنيات التعليمية . كما تؤكد الخطة على ضرورة إيجاد نموذج للتقويم وضمان نوعية التعلم الإلكتروني ، وآلية تطبيق هذا النموذج من خلال مشاريع تجريبية تم اقتراحها في مجال التدريب ، وتنفيذ برامج توعية للمدرسين والإداريين لتحسين مستوى مهاراتهم في مجال تقنية المعلومات ، وإطلاق حملة توعية بالتعلم الإلكتروني .

محور البنية الأساسية لتقنية المعلومات

تتمثل الرؤية لهذا المحور في " إيجاد مدخل سريع ، وميسر ، وآمن ، وقادر على العطاء أو التحمل ، لتسهيل وجود بنية أساسية حديثة بإمكانها الارتباط الإلكتروني عالمياً " .

المجال	المبادرة	مسؤولية التنفيذ	المدة الزمنية *	مصادر التمويل
التنظيم والإدارة	وضع هيكل تنظيمي للتعليم الإلكتروني في المملكة	هيئة تقنية المعلومات	نهاية الربع الأول من عام ٢٠٠٢ م	حكومي
	وضع هيكل تنظيمي للتعليم الإلكتروني في المملكة	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	منتصف ٢٠٠٣ م	حكومي
المحتوى الإلكتروني	صياغة مجموعة شاملة من السياسات والإجراءات والضوابط للتعليم الإلكتروني.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	نهاية عام ٢٠٠٥ م	حكومي
	تجهيز مكتبة إلكترونية تضم المراجع والمواد المساندة	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	من عام ٢٠٠٦ م إلى نهاية ٢٠١٠ م	حكومي
عرض المحتوى	إنشاء مواقع تعليمية وطنية شاملة.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني ولجنة التنسيق للتعليم عن بُعد	نهاية عام ٢٠٠٥ م	حكومي / خاص
	رفع نسبة عدد الحاسبات الآلية المتصلة بالإنترنت إلى عدد الطلاب في جميع المدارس العامة.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	نهاية ٢٠١٠ م	حكومي
	وضع نظام مجد اقتصادياً لدعم اقتناء الطالب والمدارس لتقنيات التعليم.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	نهاية عام ٢٠٠٥ م	حكومي
	جعل تكاليف الاتصال بالإنترنت في وسع الجميع.	تراجع خطة البنية الأساسية (فصل ٦)		
البنية الأساسية للتعليم الإلكتروني	إنشاء بنية أساسية فائقة الأداء للشبكة الوطنية وخوادم قوية لاستضافة المواقع التعليمية.	تراجع خطة البنية الأساسية (فصل ٦)		
	توصيل المدارس والمعاهد التعليمية العليا بشبكة الإنترنت.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	نهاية ٢٠١٠ م	حكومي وخاص
البنية الأساسية للتعليم الإلكتروني	صياغة نموذج فعال لتقويم التعلم الإلكتروني وضمان جودته ورسم آلية لتطبيق ذلك النموذج.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	منتصف ٢٠٠٥ م	حكومي
	إطلاق مشاريع تجريبية.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	منتصف ٢٠٠٢ م	حكومي
التدريب والتوعية	تدريب الطلاب والمدرسين والمديرين.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	نهاية عام ٢٠٠٥ م	حكومي
	إدخال التعلم الإلكتروني ومهارات تقنية المعلومات في برامج كليات إعداد المعلمين وكليات التربية.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني	نهاية عام ٢٠٠٥ م	حكومي
	إطلاق حملة شاملة للتوعية بمكاسب التعلم الإلكتروني.	المجلس الوطني للتعليم الإلكتروني ووزارة الإعلام	نهاية عام ٢٠٠٣ م	حكومي

● المجالات الرئيسية والمبادرات لمحور التعلم الإلكتروني.

لتكون مسؤولة عن تحديد مجموعة شاملة لسياسات وقوانين التعلم الإلكتروني، وتبنيها . وتؤكد الخطة على الاهتمام بالمجالات الأخرى ذات العلاقة التي تشمل تطوير محتوى رقمي لكل من المواد الدراسية في التعليم العام والجامعي، وضرورة إيجاد مكتبة رقمية وطنية. كما تقترح مجموعة من المبادرات لتطوير آليات

تبنّي تعرفة خاصة لدخول شبكة المعلومات للجامعات والمؤسسات التعليمية .

* الأمن، لتشجيع إيجاد بيئة مناسبة للتجارة الإلكترونية ، والحكومة الإلكترونية، تقترح الخطة صياغة سياسة لأمن المعلومات على مستوى المملكة ، واستحداث آلية لمواجهة القرصنة والجرائم الإلكترونية ، وتحديد جهة معينة ، أو فريق متخصص ، للاستجابة الفورية عند حدوث انتهاكات وخروقات أمنية .

محور تطوير الموارد البشرية

تتمثل الرؤية لهذا المحور في " تحقيق الاكتفاء الذاتي من الموارد البشرية ، ذات الكفاءة المدربة ، والمؤهلة ، والمعتمدة على نفسها من خلال برامج تعليمية وتدريبية ديناميكية لإعداد كوادر الخريجين والمتدربين بنوعية راقية على مستوى عالمي في مجال تقنية المعلومات " .

ولتحقيق أهداف هذه الرؤية تقترح الخطة التركيز على التعليم والتدريب ،



● وزارة التخطيط إحدى وزارات المملكة لتطوير الموارد البشرية .

المجال	المبادرة	مسؤولية التنفيذ	المدة الزمنية *	مصادر التمويل
تقنيات الاتصال بالشبكة	فسح المجال للمنافسة في جميع قطاعات خدمات الاتصالات.	هيئة الاتصالات السعودية	بنهاية عام ٢٠٠٣م	-
	إصدار تراخيص لتوفير الخدمات اللاسلكية المختلفة خاصة في المناطق النائية.	هيئة الاتصالات السعودية	-	-
	إنشاء مراكز خدمة المجتمع والتثقيف المتعمق.	يراجع فصل الموارد البشرية	-	-
التعرفة	إنشاء شبكة فائقة السرعة لربط معاهد البحوث والجامعات بمراكز تقنية المعلومات.	وزارة التعليم العالي ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية	-	حكومي
	فسح المجال للمنافسة في جميع مجالات الاتصالات.	هيئة الاتصالات السعودية	-	-
	تخفيض رسوم الاتصال بالشبكة وتعرفة المكالمات الهاتفية.	هيئة الاتصالات السعودية ومزودي خدمة الانترنت	-	-
	دمج مزودي خدمات الانترنت لتحسين عوائد الاستثمار.	هيئة الاتصالات السعودية	-	-
من الشبكة	وضع رسوم مخفضة للمعاهد والمؤسسات التعليمية.	-	-	حكومي / خاص
	تطوير سياسة وطنية لأمن المعلومات.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية بالتعاون مع خدمة الإنترنت	-	حكومي
	تطوير آلية لمواجهة جرائم الإنترنت.	وزارة الداخلية	بنهاية عام ٢٠٠٢م	حكومي
	إنشاء فريق طوارئ للشبكات.	مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية	بنهاية عام ٢٠٠٢م	حكومي / خاص

● المجالات الرئيسية والمبادرات لمحور البنية الأساس لتقنية المعلومات.

وتعرفة استخدام خدمة البيانات ، ودمج شركات خدمات الإنترنت لزيادة العائد على الاستثمار . كما تدعو الخطة إلى

وإدراك مرامي هذه الرؤية تم تحديد ثلاثة مجالات رئيسية ، هي :-

* **المدخل**، ولتسهيله تدعو الخطة إلى فتح باب التنافس في قطاع الاتصالات الإلكترونية، وإصدار تراخيص لمختلف خدمات الاتصالات اللاسلكية لتعزيز دور الارتباط . كما تقترح الخطة مجموعة من المبادرات الأخرى التي تشمل إيجاد مراكز مجتمعية ، ترفيهية ، تعليمية ، وإيجاد شبكة معلومات فائقة السرعة لربط معاهد البحوث ، والجامعات ، ووحدات تقنية المعلومات .

* **التعرفة**، وتقترح الخطة بشأنها تخفيض تعرفة الدخول لشبكة المعلومات

الخطة الوطنية

معلومات وطنية لقوى العمل في مجال هذه التقنية ، ومواصلة تحديثها ، وتقديم الدعم المالي للدراسات والبحوث والمشاريع في هذا المجال .

خلاصة

بالإضافة إلى تحديد المحاور الاستراتيجية ، والمجالات الرئيسية لكل محور استراتيجي ، والمبادرات لكل مجال رئيس تم تحديد الجهات المسؤولة عن كل مبادرة مقترحة . وحيث أنها متعددة التخصصات ، فمن الأهمية بمكان أن يتم تشكيل جهة مستقلة تكون مخولة لإدارة ومتابعة تطبيق الخطة يمكن أن تسمى " هيئة تقنية المعلومات " - وترجع في عملها لديوان مجلس الوزراء ، ويقترح دورها على إعداد الخطط ، واقتراح المبادرات ، ومتابعة تنفيذ ما يُقرُّ منها ، ويكون تنفيذ المبادرات والبرامج المقترحة من مسؤولية الوزارات والمؤسسات الحكومية القائمة ، وغيرها من مؤسسات القطاع الخاص .

إن الجهد المبذول في إعداد هذه الخطة أكد ثقتنا في قدرة المملكة العربية السعودية على تكرار إنجازاتها السابقة ، وخاصة نجاحها في إنشاء صناعة بتر وكيميائية ذات مستوى عالمي . بل إن الإمكانيات المتوافرة لإنشاء صناعة تقنية المعلومات ، وتهيئة البنية الأساسية ، وإعداد الموارد البشرية اللازمة لها ، واستخداماتها الفاعلة في التجارة ، والحكومة ، والتعليم ، ستساهم في إحداث نقلة نوعية إيجابية في العديد من الأمور الاقتصادية ، والخدمية ، والاجتماعية بشكل عام .

المجال	المبادرة	مسؤولية التنفيذ	المدة الزمنية*	مصادر التمويل
التعليم	إدخال وتحديث برامج الحاسب الآلي وتقنية المعلومات في نظام التعليم العام.	وزارة المعارف، الرئاسة العامة لتعليم البنات، المؤسسة العامة للتعليم الفني	بنهاية عام ٢٠٠٢ م	حكومي خاص /
	إدخال وتحديث برامج تقنية المعلومات بمراحل الدراسة بعد الثانوي ، وزيادة طاقة استيعاب المؤسسات التعليمية القائمة.	وزارة التعليم العالي ، الرئاسة العامة لتعليم البنات، المؤسسة العامة للتعليم الفني	بنهاية عام ٢٠٠٣ م	حكومي خاص /
التدريب	إقامة مراكز ترفيهية تعليمية لتقنية المعلومات في المدن الرئيسية.	وزارة الشؤون البلدية والقروية	بنهاية عام ٢٠٠٣ م	حكومي خاص /
	تعميم برامج التدريب لموظفي الحكومية.	جميع الإدارات الحكومية	بنهاية عام ٢٠٠٢ م	حكومي خاص /
	تعميم برامج التدريب من خلال منح شهادات مهنية معتمدة بالتعاون مع الشركات العالمية ذات السمعة الممتازة.	جميع معاهد التعليم والتدريب	بنهاية عام ٢٠٠٢ م	حكومي خاص /
البيئة المساندة لتطوير الموارد البشرية	مراجعة كافة السياسات والأنظمة المؤثرة على القوى العاملة في مجال تقنية المعلومات، واستحداث بيئة قانونية في تطوير هذه التقنية.	هيئة تقنية المعلومات، مجلس القوى العاملة	بنهاية عام ٢٠٠٢ م	حكومي
	إنشاء وتحديث قاعدة بيانات القوى العاملة في مجال تقنية المعلومات.	مجلس القوى العاملة	بنهاية عام ٢٠٠٣ م	حكومي
	تمويل دراسات بحثية وطنية ومشروعات تتناول القوى العاملة في تقنية المعلومات.	هيئة تقنية المعلومات، مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية، مجلس القوى العاملة، صندوق تنمية الموارد البشرية	بنهاية عام ٢٠٠٣ م	حكومي

● المجالات الرئيسية والمبادرات محور تطوير الموارد البشرية.

لبرامج التدريب المحلية التي تقدم بالتعاون مع تلك الشركات . وترى الخطة ضرورة مراجعة كافة السياسات والأنظمة التي تؤثر على قوى العمل في مجال تقنية المعلومات ، وإيجاد البيئة القانونية المساندة لصناعة تقنية المعلومات . كما تحث الخطة على تيسير توظيف الخبراء واستقدامهم من الخارج ، ومنحهم التسهيلات الخاصة مثل حرية الحركة ، وسهولة تغيير الوظيفة ، وتسهيل منح التأشيرات الخاصة بالاستقدام والإقامة ، والخروج والعودة ، وخلافه ، وذلك للإسهام في حل مشكلة النقص الحالي في قوى العمل في مجال تقنية المعلومات . كما تقترح الخطة بناء قاعدة

وتطوير البيئة المساندة لتنمية الموارد البشرية . وتقترح الخطة - بالنسبة للتعليم - إدخال برامج الحاسب الآلي والتقنية ذات العلاقة في جميع المستويات الدراسية . كما يُنصح بزيادة طاقة المؤسسات التعليمية القائمة من خلال زيادة مواردها المالية ، وتجهيزاتها ، وتوفير العوامل المساندة اللازمة لها .

وتقترح الخطة - بالنسبة للتدريب - إيجاد مراكز ترفيهية تعليمية ، ومراكز مجتمع لتقنية المعلومات ، وتقديم برامج التدريب لموظفي الحكومة ، والتنسيق مع الشركات العالمية المعترف بكفاءتها في مجال التدريب والتأهيل في تقنية المعلومات لمنح الشهادات المهنية التخصصية المعتمدة